أنباء سورية

المعلم يشترط خروج الولايات المتحدة من التنف قبل الانخراط في أي مفاوضات

موسكو تؤكد والنظام ينفي التوصل لاتفاق حول الجنوب السوري

الشرطة العسكرية الروسية تقدم طعاما لسوريين عائدين الى مناطقهم في أبو الظهور بريف إدلب (أ. ف. ب)

عواصم ـ وكالات: تضاربت التصريحات الصادرة عن النظام السوري وموسكو حول التوصل لاتفاق بشأن ما يعرف بمنطقة «خفض التصعيد» في الجنوب السوري التي تم التوصل إليها باتفاق أميركي ـ روسي ـ أردني، وشكل محور المحادثات الدولية والإقليمية في الآونة الأخيرة.

وما أكدته موسكو حول التوصل لاتفاق يقضي ببسط سيطرة النظام على الجنوب وإخراج القوات الإيرانية منها، نفاه وزير الخارجية السوري وليد المعلم، مؤكدا ان ذلك لن يكون قبل انسحاب القوات الأميركية من التنف.

وقال: «نحن لم ننخرط بعد في مفاوضات تتعلق بجبهة الجنوب. لذلك قلت إن المؤشر هو انسحاب الولايات المتحدة من أراضينا في التنف».

وأضاف: «لا تصدقوا كل التصريحات التي تتحدث عن اتفاق بشأن الجنوب ما لم تروا أن الولايات المتحدة سحبت قواتها من قاعدة التنف ويجب أن تسحب قواتها من قاعدة التنف»، موضحا: «عندما تنسحب الولايات المتحدة من التنف، نقول ان هناك اتفاقا».

وتابع: «نحن نسعى في البداية لحل هذه المسألة بالطرق التي تعودنا أن نعمل بها وهي المصالحات، وإذا لم تكن مجدية، فلكل حادث حديث».

وتستخدم الولايات المتحدة قاعدة في منطقة التنف لتنفيذ عمليات ضد داعش. وحذرت الولايات المتحدة الشهر الماضي النظام من القيام بأي نشاط يهدد اتفاق «وقف إطلاق النار» في الجنوب.

كما نفى المعلم أي تواجد لقوات إيرانية في المنطقة، وقال

إيران تنفي تواجدها في الجنوب وتدعم خطة موسكو لتسليمها للنظام

مصادر إسرائيلية تتهم القوات الإيرانية بالانتشار في الجنوب بزي جنود النظام

في مؤتمر صحافي أمس، إن إسرائيل هي من روجت رواية التواجد العسكري الإيراني في الجنوب السوري. لكنه قال ان دور العسكريين الإيرانيين لا يتعدى الدور الاستشاري وذلك بطلب من دمشق.

وأضاف أن المستشارين الإيرانيين موجودون في سورية بدعوة من الحكومة، عكس الوجود التركي والأميركي والفرنسي.

إلا أن مواقع إسرائيلية نقت عن مصادر استخباراتية، أن مسلحين من إيران وحزب الله، يتنكرون بزي عسكري لقوات النظام، اتخذوا مواقع لهم في عدة تلال قرب الحدود مع «إسرائيل».

وتناقض تصريحات المعلم إعلان روسيا بشكل رسمي التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل حول تواجد القوات الإيرانية جنوبي سورية.

إذ قال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، إنه تم التوصل إلى اتفاق حول سحب القوات الإيرانية من الجنوب، وتوقع تطبيقه خلال أيام قريبة.

وقال نيبينزيا في مؤتمر صحافي في مقر الأمم المتحدة، مساء أمس الأول، إنه «بحسب علمي تم التوصل إلى اتفاق».

وأضاف: «لا يمكنني أن أقول ما إذا تم تطبيقه للتو أم لا، لكن حسب ما فهمته، فإن الأطراف التي عملت به راضية عنه»، مشيرا إلى أنه سينفذ قريبا.

تصريحات نيبينزيا تعتبر تأكيدا رسميا من قبل روسيا حول الأنباء التي أشيعت خلال الساعات الماضية عن توصلها مع تل أبيب إلى اتفاق بخصوص القوات الإيرانية.

وجاء ذلك خلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي افيغدور ليبرمان، إلى موسكو، وإجرائه محادثات مع نظيره الروسي، سيرغي شويغو.

ولم يتوضح آلية تنفيذ الاتفاق حتى الآن، إلا أن صحيفة «الشرق الأوسط» نقلت عن مصدر روسي بأن التفاهم الروسي ـ الإسرائيلي ينص على انسحاب إيران 20 كيلومترا عن المنطقة الحدودية.

وقال المصدر إن المشكلة بين الطرفين تكمن في الوجود الإيراني في العمق السوري وليس في مسافة 20 كيلومترا.

وأضاف أن تل أبيب وضعت مطلبا أمام روسيا هو انسحاب إيران إلى مسافة 60 إلى 70 كيلومترا بشكل تدريجي، في منطقة تمتد من مجدل شمس إلى ما بعد دمشق بقليل، ومن جهة الجنوب من الحدود المشتركة مع الأردن إلى السويداء تقريبا.

كما منحت روسيا الضوء الأخضر لإسرائيل لتنفيذ عمليات عسكرية محدودة في سورية بحال تعرض أمنها للخطر، بشرط ألا يؤثر ذلك على قدرات النظام السوري أو استهداف مواقع النظام.

من جهتها، قالت صحيفة «يديعوت أحرنوت» إن الطرفين اتفقا على تحجيم دور إيران وإخراج قواتها من سورية، لكن روسيا ترى أن مسألة الخروج تحتاج إلى وقت وترتيبات، وتقترح طردا جزئيا من الجنوب فقط. وكانت مصادر روسية أكدت موافقة إسرائيل على منح السيطرة على المنطقة لقوات النظام مقابل تعهده بإخراج القوات الإيرانية منها.

إلى ذلك، قال مسؤول أمني إيراني بارز أمس إن إيران تدعم مسعى تقوده روسيا لفرض سيطرة النظام على الجنوب السوري وسط تقارير تفيد بأن دمشق تعد لهجوم عسكري كبير.

ونقلت صحيفة شرق الإيرانية عن علي شمخاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قوله أمس ندعم بشدة الجهود الروسية لطرد من وصفهم «الإرهابيين» من «منطقة الحدود السورية ـ الأردنية وجعل المنطقة تحت سيطرة الجيش السوري».

وكرر أيضا نفي إيران وجود مستشارين عسكريين لها في هذه المنطقة.

وقال شمخاني للصحيفة: «قلنا من قبل إنه ليس هناك وجود لمستشارين عسكريين إيرانيين في جنوب سورية ولم نشارك في عمليات في الآونة الأخيرة».

تمديد مهلة القانون «رقم 10» لتصبح سنة بدلاً من شهر

وكالات: أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم، تعديل قانون التنظيم العمراني المعروف بـ «القانون رقم 10» المثير للجدل من مدة شهر إلى سنة لتمكين السوريين إثبات ملكياتهم. ويسمح القانون رقم 10 الذي أثار جدلا وانتقادات دولية ومخاوف من محاولة النظام الاستيلاء على أملاك اللاجئين والمهجرين السوريين لقصر المهلة وعدم تمكن غالبية المهجرين واللاجئين من تقديم المستندات، وقال المعلم «عدلت المدة الزمنية وأصبحت سنة».

وأضاف: «من يقرأ القانون يجد أن وسائل إثبات الملكية لأي صاحب حق سهلة وبسيطة»، مشيرا الى أن السوري خارج البلاد «يستطيع تكليف أقربائه حتى الدرجة الرابعة لتثبيت الملكية».

وكان خبراء عبروا عن خشيتهم من ألا يتمكن الكثيرون من إثبات ملكيتهم لعقارات معينة، لجهة عدم تمكنهم من العودة الى مدنهم او حتى الى سورية كلها أو لفقدانهم الوثائق الخاصة بالممتلكات، لا بل وثائقهم الشخصية أيضا. ويضاف الى ذلك عدم توافر الإمكانات المادية لديهم، اضافة الى احتمال تعرض المعارضين منهم للملاحقة. وحذرت منظمات حقوقية من أي يقف القانون حائلا أمام عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم. واعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه قد «يصل حد الإخلاء القسري».

المعلم يصف ديمستورا بـ «قلة الأدب» بعد تسريب مرشحي النظام للجنة الدستورية

وكالات: انتقد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أمس مكتب المبعوث الأممي الى سورية ستافان ديمستورا على تسريب أسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور، ووصفها بأنها «قلة أدب». وأضاف المعلم: «مهمة ديمستورا هي تسهيل المناقشات التي ستجري في إطار لجنة مناقشة الدستور الحالي، ولن تتعدى ذلك، نحن أرسلنا 50 اسما وأي عدد سيتم الاتفاق عليه يجب أن يكون للدولة السورية الأكثرية فيه، وتتخذ قرارات اللجنة بالإجماع». وأضاف المعلم «تسليم قائمة أسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور الحالي الذين تدعمهم الحكومة السورية لسفيري روسيا وإيران بدمشق، جاء بناء على اتفاق يقضي بتسليمها إلى الجانبين الروسي والإيراني، باعتبارهما دولتين ضامنتين لمسار أستانة».

أنباء لبنانية

المرسوم يوسع الخلافات ومعارضوه يصرون على الطعن فيه ولو لم يقبل الطعن قانوناً

معضلة «التجنيس» و«تكتل النواب السنة» في استقبال الحريري

جمعية كشافة لبنان المستقبل خلال حفل إفطارها السنوي بحضور الأمين العام للتيار أحمد الحريري (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

الرئيس سعد الحريري عائد من الرياض اليوم الاحد، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في الطريق إليها، زيارة الحريري عائلية، فأسرته موجودة في الرياض، أما زيارة جنبلاط المرتقبة فتعبير لمساعي توضيح المواقف والتصريحات.

في استقبال رئيس الحكومة المكلف، اليوم مسألتان لا تسران، مسألة مرسوم التجنيس، الذي عزز شكوك المشككين في جدوى التسوية السياسية الحاصلة، ومسألة تكتل النواب السنة البعيدين عن وهج تيار المستقبل، والذين يفترض التقاؤهم حول مائدة إفطار رمضانية في طرابلس اليوم الأحد، مقدمة لتشكيل كتلة نيابية او تفاهم نيابي، حيث سيكون هناك الرئيس نجيب ميقاتي، وفيصل كرامي وفؤاد مخزومي، علما بان ميقاتي سمى الحريري لرئاسة الحكومة وتردد انه ترك له اختيار وزير من كتلته ايا كانت طائفته.

وأعلن الحريري من الرياض انه لم يلتق رسميين سعوديين، ولم يتواصل مع احد في بيروت بخصوص الشأن الحكومي، وقال: «عندما أعود، سأعمل بوتيرة سريعة على الملف الحكومي وفزلكات وعقد التأليف، التي قال انها «ليست مستعصية وكله قابل للحل»، فالعقدة الدرزية قابلة للحل، أما عن مشاركة حزب الله ونوعية الحقائب التي ستسند اليه، فقال الحريري: سيكون للحزب ثلاثة وزراء ولا إشكالية في نوعية الحقائب، اما بالنسبة للقوات اللبنانية، فلا عقد من جانبي، وآمل أن تحل الإشكالات بين «القوات» وبين التيار الوطني الحر. وعن عدد الحقائب التي ستعطى الى السنة، من غير المستقبل، قال مازحا: ستة.. (اي جميع مقاعد السنة) ثم عاد ليقول: لا مشكلة هنا.

غير ان المجريات لا تبشر بكل هذا التفاؤل حيث ينتظره الملف ـ القنبلة المتعلق بمرسوم تجنيس 321 شخصا ينتمون الى

رئيس الحكومة المكلف: عُقد التأليف ليست مستعصية

المعارضة السنية تفطر في طرابلس اليوم والحريري مازحاً: فلتأخذ الستة مقاعد

جنسيات عربية وأوروبية عدة، والذي فاجأ، المنادين بمواجهة توطين السوريين والفلسطينيين في لبنان المحشور بمن فيه، والذي مكّن في الوقت ذاته غير الراضين من حلفاء العهد، من إقامة الحجة والمبرر على عدم الرضا والتخويف مما هو آت، خاصة ان العديد من الأسماء او العائلات المجنسة التي تداولها ناشطون مقربة وداعمة للنظام السوري خصوصا ومنهم مثلا: سعيد صبرا رئيس اتحاد غرفة الملاحة في اللاذقية ومفيد غازي كرامي احد ممولي النظام من السويداء، وسامر فوز رجل الاعمال الذي يقول ناشطون انه اخذ مكان رامي مخلوف المشمول بالعقوبات الدولية، وغيرهم من ممولي وداعمي النظام.

لكن المعطيات السياسية المتوافرة لـ «الأنباء» تشير الى ان هذا المرسوم، الذي برر ارتياب البعض بصعوبة من مواجهة الفساد المتفشي، سيغرق في خضم انشغال اللبنانيين بالطعون النيابية التي ستنهال على المجلس الدستوري اعتبارا من غد الاثنين، ليصبح بعدها نسيا منسيا.

وقد صدر أول موقف رسمي دفاعي عن المرسوم يوم الجمعة، من جانب وزير العدل سليم جريصاتي، الذي قال ان هذا المرسوم يندرج ضمن اختصاص رئيس الجمهورية، وصلاحية منح الجنسية محصورة بالرئيس، ويشترك معه في التوقيع رئيس الحكومة ووزيرا الداخلية والخارجية، وان هذا المرسوم لا يحتاج الى النشر في الجريدة الرسمية، وهو بات نافذا من تاريخ صدوره.

فضلا عن كونه ليس مرسوما جماعيا يمكن أن يغير في المعادلة الديموغرافية إنما يعالج حالات فردية، وعلى هذا لم ينشر في الجريدة الرسمية.

مصادر سياسية ردت عدم نشر المرسوم بالجريدة الرسمية، الى رغبة القائمين به في تلافي الطعن به امام مجلس الشورى، لكن القوى السياسية وفي طليعتها الحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وحزب الكتائب تدرك ذلك وتعتبر في عدم نشره مخالفة دستورية، لان التذرع بانه مرسوم افرادي يدحضه كونه يشمل ما يقارب 350 شخصا من جنسيات متعددة وحتى لو لم يفض الطعن الى نتيجة فانه سيظهر للبنانيين وللمجتمع الدولي هشاشة رفض المسؤولين اللبنانيين للتوطين المباشر، وتقبلهم له بالطرق الاخرى.

وقال رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في تغريده له: انه مرسوم تجنيس الميسورين كي تستفيد بعض القوى الضلالية في الحكم من المغانم والسمسرات.

وقال النائب القواتي انطوان حبشي: التجنيس اخطر من التوطين.

وطلب سامي الجميل من القصر الجمهوري نسخة عن المرسوم للطعن به، لكن الادارة العامة للقصر حولته على وزارة الداخلية.

وعكست هذه التجاذبات حول مرسوم التجنيس الذي يضم رموز النظام السوري وابناءهم واحفادهم.

حالة التردي في العلاقات بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية التي تحدثت عن الخط الباسيلي في التيار الذي قرر اسقاط مصالحة معراب والعودة الى سياسة نبش القبور ربما في اشارة الى سعي وزير البيئة عضو التيار طارق الخطيب نبش براميل النفايات السامة المحكي عن دفنها في مرتفعات كسروان منذ الحرب الاهلية.

وطبيعي ألا تخدم هذه التطورات تشكيل الحكومة بالسرعة المرجوة، يضاف اليها ما بدأ يظهر من تباين في وجهات النظر الصامتة بين بعبدا وبيت الوسط حول حجم الحكومة وبرنامجها، فالرئيس عون مع حكومة من 32 وزيرا استجابة لمقتضيات توزير الطوائف الصغرى وبالتالي اضافة مقعدين واحد للعلويين واخر للسريان فيما يشعر الحريري براحة افضل مع حكومة اقل عددا. والرئيس عون يريد حصة وزارية يسميها فريق عمل والرئيس المكلف لا يمانع كما يفعل الاخرون، انما يطالب بحصة لرئيس الحكومة ايضا وكلاهما يدعم رغبته بالمسابقات.

وتقول المصادر المتابعة ان الرئيس عون وضع في برنامجه الغاء دمج بعض الوزارات، وانشاء وزارة للتخطيط تحل محل مجلس الانماء والاعمار الذي انشأه الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي كان ايضا وراء دمج وزارة الاشغال مع النقل والداخلية مع البلديات والطاقة عن الموارد المائية.

لكن المصادر عينها واثقة من ان التوافق سيكون الحل في النهاية.

ألبير منصور لـ «الأنباء»: مطاردة الحقائب الوزارية توصي باستمرار الأمور على حالها

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة الحزب السوري القومي النائب د. ألبير منصور، انه وبالرغم من ارتباط لبنان عضويا بأزمات المنطقة وتحديدا بالوضع السوري وبالصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أن إعادة انتخاب الرئيس نبيه بري على رأس السلطة التشريعية، وإعادة تكليف الرئيس سعد الحريري لتشكيلة الحكومة العتيدة، ليس مؤشرا الى أن لبنان باق في ثلاجة دول القرار الى حين حدوث تبدل ما في المنطقة، معتبرا ان الرجلين في موقعهما الحالي ضرورة وطنية، فوجود الرئيس بري على رأس السلطة التشريعية أمر أساسي وجوهري خصوصا في ظل الانقسامات السياسية الحادة في الداخل، كذلك وجود الرئيس الحريري على رأس السلطة التنفيذية، نظرا لاكتسابه خبرات سياسية لا بأس بها وعلاقات دولية نافعة للبنان.

وردا على سؤال، اكد منصور ان ما يُسمى بالحقائب السيادية، هو بدعة اخترعها هواة لا بل اطفال في العمل السياسي، كما انه ليست هناك حقوق محفوظة لأحد سواء على مستوى تشكيل الحكومة ام على مستوى ما يُسمى بالحصص، فلا رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة ولا رئيس مجلس النواب ولا هذا الفريق او ذاك لهم حصة معينة في الحكومة، إنما هناك مجلس وزراء يؤلف ونقطة على السطر.

واستطرادا لفت منصور الى ان الاقتتال على الحقائب عددا ونوعية، هو تكملة للصراع القائم حول تقاسم الحصص الذي غرق به النظام اللبناني، وهو جوهر الخلل الموجود على الساحة السياسية والناجم اساسا عن التمحور الطائفي والمذهبي.

فلبنان يمر بأزمة اقتصادية صعبة ومرحلة أمنية ـ سياسية معقدة، وعلى الجميع أن يحد من مطالبه لتسهيل عملية التشكيل وإطلاق عجلة الحكومة، لكننا ولسوء الحظ نرى أن عمليات الكر والفر في مطاردة الحقائب الوزارية اضافة الى الخطابات السياسية الحامية، توحي وللأسف بأن الأمور ستستمر على حالها.

الرياشي: طلبت الاستقالة من ملف العلاقة بين «القوات» و«التيار»

بيروت: أكد وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال ملحم الرياشي أن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون جزء أساس من المكون المسيحي المقاوم، وقال: «لن أدخل في تفاصيل تطبيق اتفاق معراب فهذا موضوع مرتبط برئيس الجمهورية ورئيس حزب القوات اللبنانية، لكن كان لابد من معالجة بعض من هذه البنود بطريقة أخرى».

واعلن الرياشي في حديث لبرنامج بيروت اليوم عبر الـ mtv انه تقدم منذ أشهر من جعجع بطلب التنحي عن ملف العلاقة بين «القوات» و«التيار» لكن الأخير رفض، وأوضح الرياشي ان «طلبه ناجم عن خيبات أمله لأن هذا التفاهم لم يطبق ليكون على قدر الأهداف الإستراتيجية».